

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعتين (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة والمنفصلة ("البيانات المالية") لشركة صناعة الكابلات العمانية (ش م ع ع) ("الشركة الأم") وشركتيها التابعتين ("المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة والمركز المالي المنفصل للشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للمجموعة والشركة الأم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من قبل مدقق آخر الذي أبدى رأي غير مُعدّل حول هذه البيانات بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٧.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعتين (ش م ع ع) (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>لقد حصلنا على تأكيدات حول مدى ملائمة إفتراضات الإدارة والطرق المتبعة في احتساب مخصص الديون المنخفضة القيمة من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصول على تحديث لفهم العملية المتعلقة بمخصص انخفاض قيمة المديونيات التجارية. اختبار البيانات المتضمنة المستخدمة لتحديد مخصص الديون المنخفضة القيمة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا باختيار عينة من أرصدة المدينين التجاريين حيث تم إدراج مخصص لإنخفاض القيمة وفهم الأساس المنطقي وراء أحكام الإدارة وإفتراضاتها. لقد تحققنا بأن الأرصدة قد فات موعد إستحقاقها ومتأخرة عن الدفع، وقمنا بتحليل أنماط الدفع التاريخية للعميل، واختبار سواء قد وردت أي مدفوعات بعد نهاية السنة بعد تاريخ بيان المركز المالي. مراجعة المخصص التاريخي ومستوى الشطب على مر السنين. تحديد توقع مستقل عن مخصص الديون المنخفضة القيمة باستخدام البيانات والإفتراضات ذات الصلة. <p>إن تفاصيل مخاطر الإئتمان وأعمار المديونيات التجارية مبينة في الإيضاحين ٣٤ و ١٠ حول البيانات المالية. كما قمنا بتقييم مدى ملائمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p>مخصص الديون المنخفضة القيمة للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة</p> <p>إن المديونيات التجارية هي هامة للبيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. إن مخصص الديون المنخفضة القيمة مقابل المديونيات التجارية يتطلب تطبيق أحكام وإستخدام إفتراضات ذاتية من قبل الإدارة كما هو مبين في التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة. يتم إدراج هذه المديونيات التجارية بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الديون المنخفضة القيمة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعتين (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>لقد حصلنا على تأكيدات حول مدى ملائمة إفتراضات الإدارة المتبعة في إحتساب صافي القيمة الممكن تحقيقها ومخصص المخزون البطيء الحركة والمتقادم من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تقييم الوضع الحقيقي للمخزون أثناء حضور الجردة الفعلية للمخزون. ● تقييم أعمار المخزون، ومستويات المخزون، وأنماط الإستهلاك، وصافي القيمة الممكن تحقيقها لتحديد سواء يتطلب تخفيض قيمة المخزون. ● أخذين في عين الإعتبار تخفيض المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها من خلال مقارنة سعر البيع المقدر الحالي الذي تم الحصول عليه من خلال مراجعة ظروف السوق المستقبلية واتجاهاته وسعر البيع لتكلفة المخزون. ● مراجعة مخصص المخزون التاريخي ومستوى عمليات شطب المخزون على مر السنين. ● تحديد توقع مستقل للمخزون بطيء الحركة والمتقادم باستخدام البيانات والافتراضات ذات الصلة. <p>إن طبيعة المخزون والحركة في المخصص يتم إظهارها في الإيضاح ٩ حول البيانات المالية. كما قمنا بتقييم مدى ملائمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p>تقييم المخزون للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة</p> <p>يتكون مخزون المجموعة أساساً من السلع تامة الصنع والمواد الخام والأعمال قيد التنفيذ والمواد الإستهلاكية. أخذين في عين الإعتبار الأهمية النسبية الجوهرية للبيانات المالية، فإن هذا أمر تدقيق رئيسي. إن تقدير صافي القيمة الممكن تحقيقها للمخزون هو مجال ذو أحكام هامة، وخصوصاً تقدير مخصص المخزون البطيء الحركة والمتقادم هو تقدير وحكم محاسبي هام.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعتين (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة</p> <p>أبرمت الشركة الأم والمجموعة عقود أدوات مالية مشتقة من أجل إدارة تعرضها لمخاطر أسعار السلع الأساسية. يمكن أن تتطلب محاسبة التحوط وتقييم أدوات التحوط إجراء أحكام من جانب الإدارة، وتكون عرضة لمخاطر حدوث أخطاء.</p>	<p>لقد حصلنا على تأكيدات حول مدى ملائمة إفتراضات الإدارة المتبعة في محاسبة التحوط من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مجمل العملية المتعلقة بالأدوات المشتقة ومحاسبة التحوط، بما في ذلك السياسات والإجراءات الداخلية لإدارة المخاطر. • تقييم مدى ملائمة وثائق وعقود الإدارة الخاصة بالتحوط. • مراجعة تقييم مدى فعالية التحوط. • الحصول على تأكيد للأدوات المالية المشتقة في نهاية السنة من الأطراف المقابلة. <p>يتم تسجيل هذه العقود بالقيمة العادلة ومؤهلة لمحاسبة التحوط كما هو مبين في الإيضاح ٣ (السياسات المحاسبية). تؤدي هذه العقود إلى نشوء موجودات مالية مشتقة كما هو مبين في الإيضاحين ١٠ و ١٧.</p>

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعتين (ش م ع ع) (تابع)**

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٧
إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٧، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٧ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدها أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينفون إما تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعتين (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في المجموعة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة صناعة الكابلات العمانية وشركتيها التابعتين (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)
نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيّد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.



Ernst & Young LLC
T. J. Hansen

فيليب دنيس ستانتون
مسقط

١٧ يناير ٢٠١٨